

الخصائص

لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العلميّة وقد كان قبلها وهو جنس نكرةٌ صحيحةٌ ويؤنّس بهذا أيضاً أن الإعلال في هذا النحو هو الاختيار في الأجناس فلمّا سبّح القلب الذي هو أقوى وأقيس القولين سمّي به فعلاً فبقي بعد النقل على صُورته ومثل ذلك ما نقوله في عيّنة أنه إنما سمّي به مصغراً فبقي بعد بحاله قبل ولو كان إنما حُقِّق بعد أن سمّي به لوجب ترك إلحاق علامة التانيث به كما أنك لو سمّيت رجلاً هندياً ثم حقّرت قلت هُندياً ولو سمّيته بها محقّرة قبل التسمية لوجب أن تُقَرَّرَ التاء بحالها فتقول هذا هُنديّة مقبلاً هذا مذهب الكتاب وإن كان يونس يقول بصدّه ومنها أنا لسنا نقول إن كلّ علّام فلا بدّ من صحّة واوه إذا اجتمعت مع الياء ساكنةً أوّلاهما فيلزّما ما رمت إلزامنا وإنما قلنا إذا اجتمعت الياء والواو وسبّحت الأولى منهما بالسكون ولم يكن الاسم علّاماً ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإن الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء فهذه علّامة من علل قلب الواو ياء فأمّا ألا تعتلّ الواو إذا اجتمعت مع الياء ساكنه أوّلاهما إلاّ من هذا الوجه فلم نقل به وكيف يمكن أن نقول به وقد قدّمنا أن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلاّتين وأكثر من ذلك وتضمّند أنّ نفراد لهذا الفصل باباً . فإن قلت ألسنا إذا رافعناك في صحّة حَيّوةٍ إنما نرفع إلى أن نقول إنّما صحّت لكونها علّما والأعلام تأتي كثيراً احكامها تخالف أحكام الاجناس وانت تروم في اعتلاك هذا الثاني ان تسوي بين احكامهما وتطرّد على سمّاتٍ واحد كلاّ منهما